

نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً

أدعو المواطنين لممارسة واجبهم الوطني في حسن اختيار من يمثلهم صباح الأحمد



أكد مرشح الدائرة الثانية المحامي عبدالله الأحمد أن طريقة تعاطي الحكومة مع الملف الإسكاني غير مجدية، خصوصاً مع غياب رؤية وخطة واضحة تتعامل مع هذا الملف بأولوية قصوى مما أدى إلى استمرار تراكم الطلبات حتى فاقت ٨٠ ألف طلب لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأضاف صحفي أن العقارات في الكويت تعد الأعلى على مستوى دول الخليج نتيجة احتكار الحكومة لـ ٩٠٪ من أراضي الكويت وقلة الأراضي القابلة للتطوير، مما جعل نسبة كبيرة من الشباب الكويتي عاجزة عن شراء العقارات والاكتفاء بالإيجارات والاستئجار من البنوك، خصوصاً مع محدودية الخيارات بسبب وصول متوسط أسعار المنازل إلى أكثر من ٢٠٠ ألف دينار، كذلك صاحب ذلك الارتفاع غير المبرر لأسعار إيجارات الشقق السكنية مما أدى إلى إرهاق ميزانيات الأسر الكويتية. ولفت الأحمد إلى أن ٦٠٪ من المجتمع الكويتي هم شباب تحت سن الرابعة والعشرين، أي أن معدلات الزواج متسارعة ومتضاعفة ولا يقابلها على الجانب الآخر نمو في عرض القسائم والبيوت بما يتناسب مع هذه الزيادة السريعة في الطلب على الوحدات السكنية، وإذا كان طابور الانتظار في الوقت الحالي للحصول على السكن الحكومي يحتاج في المتوسط على سنوات تقارب الخمس عشرة، فإن وصول الانتظار إلى عشرين سنة هو مسألة وقت فقط. وأكد الأحمد ضرورة قيام الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص في الإسراع بإنجاز المدن الجديدة، لافتاً إلى ضرورة أن تكون هذه المدن متكاملة من جميع المرافق والبنى التحتية والخدمات والمباني العامة، إضافة إلى المناطق الترفيهية والتجارية والحرفية والاستثمارية بحيث تكون مدناً متكاملة ذاتياً، وأضاف أن حل منظومة الإسكان في الكويت يكمن في التوسع العمودي مما يوفر الأراضي والأموال، مشيراً إلى أن الوضع الإسكاني في الكويت كان أفضل من العديد من دول الخليج.

الشرع: الواقع التعليمي الحالي دون الطموح



شدد مرشح الدائرة الخامسة د. سعد الشريع على أهمية إصلاح قضية التعليم، مشيراً إلى أن الواقع التعليمي الذي يعيشه في الكويت ما زال دون الطموح ولا يصل إلى ما نضبو إليه جميعاً من تطوير في التعليم والاستفادة القصوى من مخرجاته مشيراً إلى أن التعليم يندى من عام إلى عام دون تحرك جاد وهادف لإصلاحه.

وقال الشريع في تصريح صحفي إن التعليم في الكويت يعيش أسوأ مرحلة في تاريخه، يزيد في ذلك الخطب الذي طرأ عليه في الآونة الأخيرة علاوة على محاولة خلق صراعات ومشاكل عديدة وربطها بالتعليم، مشيراً إلى أن فشل استراتيجية التعليم والتكؤ في البدء بها دليل على عدم الرغبة في عمل شيء ما لإصلاح الخلل في النظام التعليمي. وأضاف الشريع أن الحوادث المتكررة التي مرت على القطاع التعليمي، بدءاً من اغتصاب الأطفال ووفيات البعض الآخر، وسوء صيانة المدارس، دليل واضح على عدم وجود خطط للفضاء على كل هذه الحوادث، لافتاً إلى أن الوزارة لا تكتفي لما حدث والويل للكرام من سبق دون وجود راع له. وأشار الشريع إلى أن وزارة التربية، إضافة إلى وزارة التعليم العالي، ما زالتا تتخبطان في قراراتهما المتعددة لا سيما فيما يخص الطلبة الكويتيين الذين يرغبون في الدراسة خارج الكويت وما القرارات الأخيرة بشأن الغاء أو إيقاف الاعتماد للدارسين في الفلبين والهند والبحرين إلا مسلسل جديد من التخبط في القرارات لا سيما أنها أتت في وقت يدرس فيه الطلبة ولم تأت في نهاية العام الدراسي رغم أنه كان الأولي الانتظار حتى تكون هناك لجان من الوزارة تقيم الوضع وتصدر تقريراً به. وقال الشريع إن القرارات المخنطة الأخيرة التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم العالي بشأن الطلبة الذين يدرسون خارج البلاد في بعض الدول الآسيوية والعربية أتت لتحل محلهم وطموحاتهم وكبدتهم خسائر مالية ضخمة.

قائمة الائتلاف دشنت حملتها الانتخابية بثلاثة مرشحين

من جهته، قال المرشح أحمد لاري أن تعزيز وحدتنا الوطنية والحفاظ على ثوابتنا الإسلامية هما أهم من الانتخابات، مؤكداً أنه علينا جميعاً كمرشحين وناخبين العمل على انجاح الانتخابات كخطوة أولى نحو الاستقرار السياسي المنشود لتتبعه جهود السلطينين وتعاونهما لتنمية البلد، وأشار لاري إلى أنه على الشعب كشف من أذى أدأوه إلى عرقلة مسيرة الديمقراطية وادى إلى تأزيم الأجواء السياسية، موضحاً أنه لا بد لمن يبرر تقديمه غير المقبول من الاستجابات بأن يطرح رؤيته البديلة لاستقرار البلد والإصلاح. وقال المرشح د. سيد يوسف الزلزلة أنه مع بداية تدشيننا الحملة الانتخابية للقائمة فإنتي متقابل بمستقبل زاهر للكويت وأهلها من خلال ما سيدقم مجلس الأمة المقبل. وبين أن هذا التفاؤل يأتي من خلال كلمة سمو الأمير الذي أكد أن دور الناخبين في تحديد مستقبل البلاد من خلال اختيارهم للاكف والأفضل والانسب لمستقبل الكويت وتقدمها ورقبها.



من أجل الإصلاح المنشود من أجل تنمية كويتنا الحبيبة ومن أجل حل مشاكل المواطن وتأمين رفاهيته.

على أصالة الفكر والانفتاح على الآخرين من جميع طبقات المجتمع التي يضمها هذا الوطن، مضيفاً أن هذه القائمة قدوة في العمل

دشنت قائمة الائتلاف أمس نشاطها بمؤتمر صحفي في الدائرة الأولى وسط حضور كثيف من كوادر التحالف الإسلامي الوطني وتجمع الميثاق الوطني وبحضور شخصيات بارزة من التيارين مثل الشيخ حسين المعتوق وعبدالمطلب الوزان والحاج كاظم عبدالحسين وعضو المجلس البلدي د. عبدالكريم السليم. وقال المشرف العام للحملة الانتخابية الحاج صالح الموسى أن هذه التجربة الثانية للائتلاف، مشيراً إلى أن هناك رغبة بإيصال كل القائمة في الانتخابات السابقة إلا أننا نفتخر أننا استطعنا إيصال ثلاثة نواب ونأمل في هذه التجربة أن نوصل كل مرشحي القائمة.

من جانبه، أكد مرشح الدائرة الأولى سيد عدنان عبدالصمد أن الائتلاف نموذج أكبر وأوسع من الانتخابات ويمثل حالة الألفة ووحدة الفكر والمنهج، وله أهداف من شأنها رفع شأن هذا الوطن المعطاء وحمانيته من كل سوء ومكروه.

عبدالصمد متحدثاً، وبداً من اليسار أحمد لاري وحسين المعتوق ويوسف الزلزلة وأشار عبدالصمد إلى أنه في إطار الدستور الذي هو سورنا الحقيقي وكننا يأمل أن تكون هذه القائمة نموذج العمل السياسي المبني

رد على أجواء الاتهام المسلم: قلت لدي معلومات عن شيكات.. لا وثائق

رئيس الوزراء. وتحدث عن التضخيم الإعلامي لهذا الموضوع في هذا الوقت وما يحدث من اشاعات وأقاويل، مؤكداً مسؤوليته عما يقوله فقط. كما تحدث عن بعض القضايا التي يتمسك بها في البرلمان القادم ومنها ضرورة إقرار الذمة المالية، وعدم تعطيل المؤسسات، وإقرار الحقوق الاجتماعية للمرأة. وفي ما يلي تفاصيل المؤتمر:

والقال. واليوم نخوض الانتخابات مستقلين ولا يوجد أي تحالف ونراقب الساحة إذا كانت هناك تحالفات سوق نقدر.

وزير الداخلية وقال تحدثت في ندوة عن الممارسات وإمن الدولة والإجراءات، اختلفت كلياً مع كلمات المرشحين ولا نقبل تحدي السلطة وعليها احترام كرامات الناس والدولة، كما نتمنى أن يكون هناك احترام لأدمية الناس ويحكم القضاء بما يشاء والكل تحت سيادة القانون. وتحدثت احتراماً للشعب الكويتي، وادعو إلى انتقاء الألفاظ، وتحدثت عن مرشح يوزع الأموال في مرفق حكومي، وعندما جاء الوزير قال «هذا ماله وهو حر»، هذا مثار استغراب ولم يوفق الوزير في هذه الإجابة، وقلت نقدر إجراءات الوزير لكنني سحبت هذه الكلمة (بخورها) وأنا مخطئ في هذا الموضوع وقال: في الختام أوجه رسالة وأمل أن يكون التوضيح في موضوع الشيكات، أنني اتحدث عن معلومات خطيرة وسألت صاحب الشأن حتى يكون هناك دليل قطعي، والقضاء العادل هو الفيصل.

العزوف الشعب الكويتي لن يعزف عن المشاركة في الانتخابات، وأنه لا خيار الا وجود المؤسسات التي تحقق الاستقرار، وسوف يقوم باختيار أفضل المرشحين، والعزوف سوف يؤدي إلى تربي المؤسسات.

وأضاف: نحذر من أن يكون العزوف انتقاماً من الأعضاء.

الأسئلة أكدت أن لديك وثائق بحصول نواب على شيكات؟

- الانسنان مسؤول عن كلامه، وأنا قلت عندي معلومات والدليل عند رئيس الوزراء، والمتابعة هي شأن مجلس الأمة، وأنا أرى انتخاب قضاة أو نواب للإطلاع على حسابات رئيس الوزراء. هل تؤيد لجنة قيم داخل البرلمان لحصار الفساد داخله؟

- لا يمكن القبول بأن المجلس مؤسسة فساد، وهي تمثل الشعب الكويتي وننتقد المجلس والحكومة ولا يجوز الغاء المؤسسة.

وقال: مجلس الأمة ليس مجلس ملاءمة، وتحدثت معالجات خاطئة، وهناك بعض التعسف، والكل يعلم أن هناك شبهات على البعض، وموضوع الشيكات كان القصد محاسبية الذات، وقد تكون المعلومة خاطئة. وأضاف بقوله: أقدر من يدعو للجنة القيم واللجنة الداخلية فيها كل شيء، والرئيس جاسم الخرافي يعرف أنني ضد المحاسبات في تفعيل النصوص، وكنا نطالبه بتطبيق اللائحة، وهناك حالات لديوان المحاسبة لشركات مرتبطة بنواب واسماء شركاتهم.

الشيكات والحل تحدثت عن معلومات في موضوع الشيكات. أي قرار سياسي يعرف أن حل المجلس كان على أساس موضوع الشيكات وليس الاستجوابات، ومارست أدوات دستورية وأبحث عن الحقيقة.

السؤال القى بطلاله سلباً على زملائك النواب. - لا تسألني عن عمل غيري، والآخر انصح نفسي والناس لا ينبغي أن نأخذ بالظن أو الشبهة.

هناك تعسف في استخدام الأدوات الدستورية. - الأدوات والتعسف انفي عن نفسي هذا الأمر، أشهر بين السؤال والاستجواب، وأتى تقرير الديوان بالماخذ ومخالفة الأنظمة المالية، ولم نأخذ الحكومة إجراء مناسباً، ولجنة الشيخ ثامر قدمت تقريراً متوافقاً مع تقرير الديوان، وطالبنا بالإجراءات والمحاسبة، وكنا نريد المعالجة، ونضطر إلى الإجراءات الدستورية والليوم لا يعلم أحد من النواب عن مضمون الاحالة للنيابة ولا يعلم حتى الوزراء.

المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمستقبل كلنا نعاني من الواقع المرير ونريد للكويت أن تحقق التنمية، والجميع مقصرون والإصلاح السياسي هو الأساسي وأرى الأتي: ١- حسن الاختيار للسلطين، نواب الأمة والسلطة التنفيذية. ٢- أن نعمل جميعاً وفق النصوص الدستورية وأن تقدم الحكومة برنامج عمل وخطة التنمية التي لم تقدم من ١٩٨٥. ٣- الأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بالتغيير، وتقوم السلطة التشريعية بالتشريع».

وأضاف: «الانسان في الكويت له حقوقه الأساسية ولا يجوز أن يكون هناك جوارب جوي، ومع الرقابة تبدأ حالات الاختراقات والقرعاج».

التعاون وقال: «نعم يجب أن يكون هناك تعاون وفق المادة ٥٠ لكن من دون نخاذل أو تهاون أو تنازل عن الاختصاصات، وبلانسان هذا ما يدعو إليه البعض الآن».

الوحدة النيابية وقال ننادي بوحدة نيابية تتأى عن التعريض بالنواب الآخرين واتهام بالخرب، وأن الألوان لا تكون هناك تصنيفات بين النواب.

الإصلاح السياسي وأضاف الإصلاح السياسي يجب أن يقدم على كل الإصلاحات وفي المقدمة، منه ما يلي: ١- الذمة المالية، أصبح القسائون استحقاقاً سياسياً وطنياً يجب أن يلتزم به المرشحون، والمعارضة لهذا القانون يجب أن تتوقف ولو كان موجوداً لاختفى موضوع الشيكات، ويجب على المسؤولين التقدم بأقرار الذمة المالية. ٢- منع تضارب المصالح: مطلوب إقراره فوراً وكانت واضحة ومؤثرة في القرار والقوانين. ٣- لا تعطيل المؤسسات وأن يبقى المجلس مستمرا ولا يتحول حق الحكومة في الحضور إلى منع حضور الجلسات، ولم يعقد المجلس أكثر من شهرين، وحصل أكبر الأضرار على البلد. وهناك مجموعة من القوانين التي يجب الإسراع فيها ومنها: ١- الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة وهو استحقاق مطلوب. ٢- قانون العمل في القطاع الاهلي. ٣- قانون المساعدات العامة. ٤- إقرار هيئة سوق المال والاتصالات. ٥- إنشاء جامعة حكومية ثانية. ٦- إنشاء مدن طبية متكاملة.

لا تحالفات وتحدثت عن التحالفات بقوله مع تقديري للاخوة المرشحين زدعو للتلفاس الشريف والبعد عن القيل

بدا المسلم متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي عند رئيس الوزراء، وامن أن يكون هناك جوابي، وجواب الوكيل لم يكن رسمياً.

الدعاوى لم تصل وقال: هناك نقطة ثانية، وهي القضايا التي رفعت، لم تصلني حتى الآن دعاوى، وكان كلام المحامين انهم لم يصل إليهم صحائف الاستدعاء، وحق النقاضي مكفول للجميع، وحقنا محفوظ أيضاً في الرد.

التحوف وقال: بالنسبة للمحامي نواف ساري رفع الأمر إلى النائب العام وأنا لا أمك غير تقدير كل من يريد الدفاع عن المال العام.

وأضاف: «نعم ما زلت أقول الأمر عجب واستغرب التوقيت والأهداف، وإذا كانت ممارسة النائب لأدواته الدستورية سبب ما يحدث، فهذا يعني أن البعض يريدنا عبدة وكل البعض يريدنا عبدة وكل من يفعل ذلك سيكون هو العبدة إذا كان الهدف من القضايا التخوف، ونحن نعاهد أهل الكويت أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الأمة والدستور».

رئيس الوزراء وأضاف: «في ١٠٠٠ تحدث بعض الأعضاء عن ضرورة إظهار الشيكات ولكنني أكرر الموضوع عند رئيس الوزراء، وأقول للشعب الكويتي الحمد لله القضاء نزيه ونثق به، ونعرف أن الإثارة هذه الأيام لتسوية موقفنا الانتخابي».

المستقبل وقال: «بالنسبة للمست